

## أوروبا تغلق شرايين إقراض الشركات التركية

المتاعب المالية تدفع أكبر الشركات العقارية إلى الإفلاس

يرجع محللون أن تتفاقم متاعب أغلب الشركات التركية خلال الفترة المقبلة وهي تترنح في متاعبها المالية العميقة، بعد إعلان بنك الاستثمار الأوروبي عن عزمه تشديد قيود إقراضها بسبب السياسات والمغامرات التي يقوم بها الرئيس رجب طيب أردوغان.

أنقرة - تزايدت المؤشرات على تفاقم صعوبات خروج الشركات التركية من أزمتها المترامية، في وقت تواصل فيه حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان مكابرتها وإصرارها على أن البلاد تجاوزت محتتها بالفعل.

ويجمع محللون على أن المخاطر الناجمة عن انخراط الجيش في عمليات عسكرية بسوريا وليبيا وكذلك عمليات التنقيب في شرق المتوسط، قد تتضمن ارتفاعاً أكبر لمخاطر الإفلاس للشركات التركية.

وأخر الأخبار السيئة التي سمعها أردوغان مؤخراً هو قرار بنك الاستثمار الأوروبي، نزع الاتحاد الأوروبي للإقراض، أن يبقى على قيوده المشددة على إقراض تركيا هذا العام مع استمرار خلاف بين الاتحاد وأنقرة حول التنقيب عن النفط والغاز قبالة قبرص.

وتأتي هذه الخطوة مع اكتشاف أكبر الشركات الحكومية على مخاطر لا حصر لها خاصة بعد إعلان إحدى المحاكم التركية إفلاس أكبر شركة للإنشاءات بالبلاد.

وكان البنك الأوروبي للاستثمار الأوروبي: سنستمر بما يتماشى مع النهج الذي يتبناه الاتحاد الأوروبي

وكان بنك الاستثمار الأوروبي واحد من أكبر مصادر التمويل للشركات التركية على مدار العقد الماضي، إذ ضخ هناك ما يصل إلى 19 مليار يورو، لكنه فرض قيوداً مشددة العام الماضي مع تفاقم التوترات الدبلوماسية بسبب التنقيب.

وتوقف البنك عن إقراض مشروعات البنية التحتية، التي تنفذها أي شركة على صلة بالحكومة التركية، لكنه أبقى على خيار إقراض أجزاء في القطاع الخاص.

وتصاعد الخلاف حول التنقيب مجدداً، وقال وزير الطاقة التركي فاتح دونماز في ديسمبر الماضي إن "سفينة حفر جديدة بصدد الإبحار صوب قبرص"، وهو ما دفع خوسيب بويرل مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد إلى التلويح بفرض عقوبات على أنقرة.

## تنامي غضب العمال يهدد بإفشال الانتعاش الصناعي في إثيوبيا

يعكس تنامي التعامل السلبي لمسؤولي الشركات والمصانع الإثيوبية مع جحافل العمال وخاصة في ما يتعلق بالأجور، أحد أبرز التحديات الرئيسية التي تواجهها السلطات في سعيها لإنعاش القطاع الصناعي في البلاد لجعله أقل اعتماداً على الزراعة، باعتباره محركاً مهماً للنمو الاقتصادي على أسس مستدامة.

أديس أبابا - تزايدت شكاوى العمال في إثيوبيا من الاستغلال المادي لهم في المخطط التنموي وسوء معاملة أرباب العمل لهم مما جعلهم يصعدون ويهددون بوقف نسق الإنتاج.

ويقول زيمان زيهون وهو يبلغ 22 عاماً لوكالة الصحافة الفرنسية إنه سئم العمل في ظروف مرهقة لثمانى ساعات يومياً لسنة أيام في الأسبوع لضمان إنتاجية المصنع لقاء أجر لا يتخطى 31 يورو في الشهر، لا يؤمن له معيشة لائقة.

وأوضح "في المصنع يعاملنا المشرفون وكأننا حيوانات فينهرونا إذا ما تباطات سلسلة الإنتاج صائحين بطيء جدا وكسول".

ويروي هذا الشاب قصته بالتأكيد على أنهم كانوا متشدين إلى حد أنهم يتبعون العمال إلى الحمامات للتفتيش من أنهم لا يهدرون وقتاً أكثر مما ينبغي، مضيفاً "عانيت كثيراً".

وتعكس قصة زيهون أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها السلطات الإثيوبية في سعيها لإنعاش القطاع الصناعي في البلاد لجعله أقل اعتماداً على الزراعة.

وتقتضي الخطة باتباع نموذج الصين ودول آسيوية أخرى، ما يقضي باجتذاب وظائف كافية لسكان في تزايد متواصل.



## حطام مغامرات أردوغان

ولكن المشاكل في تركيا في ظل مغامرات أردوغان لا تنتهي، حيث ارتفع التضخم أسعار المستهلكين أكثر من المتوقع بقليل إلى 12.15 في المئة على أساس سنوي في يناير.

وقال معهد الإحصاء التركي الاثنين، إن ذلك الرقم يدل على مواصلة مؤشر التضخم الصعود للشهر الثالث على التوالي بعد انخفاض حاد العام الماضي.

وكان استطلاع أجرته رويترز توقع استقرار التضخم عند 11.86 في المئة في يناير. وبلغ معدل التضخم 11.84 في المئة في ديسمبر.

وزادت أسعار المستهلكين بنحو 1.35 في المئة عن الشهر السابق في يناير، بينما كان من المتوقع ارتفاعها بنحو 1.1 في المئة. كما ارتفع مؤشر أسعار المنتجين بنحو 1.84 في المئة عن الشهر السابق في يناير لتصل الزيادة السنوية إلى 8.84 في المئة، وفقاً لما أظهرته البيانات الرسمية.

الصادرات بنسبة 6.4 في المئة إلى 14.7 مليار دولار. وغطت الصادرات 77 في المئة من الواردات في ديسمبر مقارنة مع 83 في المئة في نفس الشهر قبل عام.

ويبدو الطلب على الواردات في تركيا، مما يعكس تراجعاً ناتجاً عن أزمة الليرة التي تفجرت في 2018 بعد أن قدمت السلطات قروضاً رخيصة من وغيرها من الحوافز.

ويعتبر تطوير الاقتصاد حجر الزاوية لحكم أردوغان الذي مضى عليه 18 عاماً، إذ يعطي أولوية لنمو مرتفع ودعا مراراً إلى أسعار فائدة منخفضة لدعم الإقراض.

وكانت روسيا أكبر مصدر لتركيا العام الماضي حيث بلغت مبيعاتها 22.5 مليار دولار، بينما كانت الوجهة الأكثر أهمية للسلع التركية هي ألمانيا حيث قامت الشركات بتصدير ما قيمته 15.4 مليار دولار.

باتت تعيشها معظم القطاعات والأنشطة التجارية في تركيا. وتظهر أحدث بيانات نشرها معهد الإحصاء التركي أن العجز التجاري بات في ذروة جديدة، حيث ارتفع بنهاية العام الماضي إلى نحو 4.33 مليار دولار.

وذكر موقع "تركيا الآن" أن محكمة تركية منحت الشركة مهلة 3 أشهر من أجل إعادة ترتيب أوضاعها، وعينت مراقبا ماليا وإداريا لتسييرها.

وبعد انتهاء المهلة طلبت الشركة مهلة إضافية لإعادة جدولة ديونها، إلا أن المحكمة رفضت طلبها وأحالت الحكم إلى مديرية التنفيذ بانقرة بإعلان إفلاس شركة أكر.

وقال الموقع إن المحكمة أكدت أنها ستبلغ على الفور مديرية التنفيذ في العاصمة أنقرة بقرار إعلان إفلاس الشركة، دون الحكم بإلغاء التدابير الاحترازية المفروضة على الشركة. وطيلة الأشهر الـ15 الأخيرة الأزمات، التي ضربت الشركات والمصانع التركية، إذ تشير البيانات الرسمية إلى أن مجموع الكيانات التي طلبت تسوية إفلاس من المحاكم التجارية بلغ 2880 شركة. وتعكس أرقام العجز التجاري والتضخم تلك الوضعية المزعجة، التي

## شركة تركية قدمت طلبات إفلاس أمام المحاكم التجارية خلال 15 شهراً الأخيرة

وقال المعهد إن العجز التجاري ارتفع بحوالي 58 في المئة بمقارنة سنوية مع زيادة الواردات للشهر الخامس على التوالي.

وارفعت الواردات بنسبة 15 في المئة إلى 19.2 مليار دولار، في حين زادت

وبحسب أرقام البنك الدولي، ينضم مليوناً شخصاً جديد كل سنة إلى سوق العمل في إثيوبيا التي تسجل إحدى نسب النمو الاقتصادي الأسرع في القارة. لكن رغم الجهود المبذولة، فإن قطاع التصنيع لا يمثل حتى الآن سوى حوالي 10 في المئة من النشاط الاقتصادي الإجمالي في البلد.

وافتح مجمع حواسا الصناعي عام 2017، موقع يضم 52 مصنع نسيج أميركياً وأوروبياً وأسيويا يوظف حوالي 30 ألف عامل يتناوبون ليل نهار على خياطة قمصان قطنية وملابس رياضية.

كما كان مقرراً افتتاح 29 مجمعا صناعياً آخر في جميع أنحاء البلد بحلول



أوضاع العمالة محرجة

## 10 في المئة نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد الإثيوبي رغم الجهود الحكومية المبذولة

ولا تتولى أي جهة تمثيل العمال بشكل فعلي في حواسا، باستثناء مجالس العمال، التي تعتبر أداة لأصحاب العمل للتحكم بالموظفين.

لكن نائب الرئيس أبالو أحمد أفاد أن اتحاد النقابات الإثيوبية يعترض البدء بتنظيم العمال مطلع هذه السنة. وقال "سيكون أمراً جيداً إن وافق أصحاب العمل على ضم نقابات في الشركات".

وحذر وزير المالية أيوب تيكلين تولى من أن الحكومة تؤيد حق العمال في تنظيم صفوفهم طالما أن ذلك لا يثير بلبلة كبيرة.

وفي هذه الأثناء، يتواصل توافد طالبي العمل إلى حواسا، حيث العشرات منهم يبقون في صفوف انتظار في الصباح للحصول على وظائف.

أنه بالكاد يمكنهم دفع تكاليف الطعام والتنقل وتسيير إيجاراتهم، حتى لو تقاسموا شققاً ضيقة يناسون فيها بالتناوب بحسب دوامات عملهم.

وبعد ثمانية أشهر على تقديم استقالته، لم يجد زيهون عملاً بعد، لكنه غير نام، بل يفضل العودة إلى المزرعة العائلية وزراعة الأرض بدل أن يكبح في مصنع كان يأمل أن يساعده على تحسين أوضاعه.

وينطبق الأمر نفسه على مدينتي فيهيني التي تخلت عن عملها في حواسا، حيث تقول "كان علي أن أنهض واستقل بالاص في الساعة 5:30 صباحاً لإبدأ العمل على الساعة السادسة صباحاً، وحين كان دوام عملي بعد الظهر، لم أكن أعود إلى البيت قبل الساعة الحادية عشرة والنصف، وهي ساعة لا تكون فيها النساء بامن في الخارج".

ويشير توني كاو المسؤول في شركة جي.بي للنسيج إلى أن الانتقال من الزراعة إلى الصناعة صعب على هؤلاء العمال موضحاً "إنه فصل جديد في حياتهم".

وحاولت الحكومة إيجاد حلول لمشكلات الموظفين، فمكنت الشركات، مثلاً، أراضي لإقامة مهاجع بإيجارات مدعومة، على ما أوضح أركيبي.

ولكن هذا الموظف الذي يعمل الآن مستشاراً خاصاً لرئيس الوزراء، يدافع عن الأجور المتدنية معتبراً أنها تشجع الاستثمارات في إثيوبيا.

وأوضح أركيبي "إذا كانت الأجور مرتفعة ولم تات الاستثمارات، فلن يكون